Journal Of the Iraqia University (74-1) August (13-8-2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

رسالة المنياوي على البسملة لمخلوف بن محمد البدوي المنياوي المصري (ت : ١٢٩٥هـ)

(دراسة وتحقيق)

م . د . حمودي يوسف حمود

ديوان الوقف السني

Al-Minyawi's Treatise on the Basmalah by Makhluf ibn Muhammad al-Badawi al-Minyawi al-Misri (d. 1295 AH) (Study and Verification)

Researcher: Dr. Hamoudi Yousif Hamoud
Iraqi Sunni Affairs
Email:Bodynona84@gmail.com

ملخص البحث :

إن هذا المخطوط الذي بين يدي هو عبارة عن بعض الصفحات في تفسير البسملة لمخلف البدوي المنياوي . أردت أن أعيد كتابتها _ دراسة وتحقيقا – وصياغتها بما يتلاءم مع ضوابط الطباعة الحديثة ، فأضفت لها علامات الترقيم . وتوضيح بعض العبارات التي تشكل على القارئ للوصول إلى فهم مراد المؤلف من خلال فك رموزها وتوضيح ما أشكل منها ليسهل عليه دراستها . وهذا الجهد المتواضع ، إنما هو القصد منه نفض الغبار عنها وإخراجها من رفوف المكتبات وهو جزء من الوفاء لأسلافنا في إخراج هذا العلم الذي يعنى بتفسير كتاب الله العزيز. **كلمات مفتاحية : (البسملة ، الحمد ، الله ، رحمن ، رحيم)**

Research Summary (English)

This manuscript in my possession consists of a few pages interpreting the Basmalah by Makhluf al-Badawi al-Minyawi. My intention was to rewrite it—through study and critical editing—and to present it in a form that meets the standards of modern printing. I have added punctuation marks and clarified certain expressions that might confuse the reader, aiming to uncover the author's intended meaning by deciphering and explaining ambiguous phrases to facilitate its study. This humble effort seeks to dust it off and bring it out from the shelves of libraries, as part of fulfilling our duty to our predecessors in reviving this knowledge devoted to the interpretation of the Noble Book of Allah. **Kalimat Maftuhiyya: "(Verification of the Basmalah: Allah, al-Rahman, al-Rahim)"**

المقدمة

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على حبيبه المصطفى وعلى آله وصحبه ومن به اقتفى وبعد.إن كتاب الله سبحانه وتعالى خير ما يتنافس فيه المتنافسون قراءة وتعليماً وتعلُّماً؛ لأنه ينبوع المعارف والعلوم المختلفة ، ومن هنا كثر الوافدون على كتاب الله تعالى . فكثرت علوم القرآن وتفرعت على أيد أهل العلم ، ولمّا كان التفسير أحد هذه العلوم ، بل هو أشرف هذه العلوم وأجلّها قدراً ؛ لتعلقها المباشر بكتاب الله العزيز . إذ به تعرف العبادات والأحكام ، ويعرف الحلال والحرام ، ويتعبّد المسلم به ربه بما فهم من الأحكام وبلاغة القرآن. لذلك شمّر المشمّرون وتنافس فيه المتنافسون، فكتبوا فيه الكتب فاستنار الناس بعلمهم ، وأفادونا بدقيق فهمهم . فصارت مؤلفاتهم معيناً صافياً يردُّ عليه من يبتغيه فيرتوي من عذبه ويحصل له ما كان من مطلب . ولا يزال الكثير من الكتب (المخطوطة) الخاصة بتفسير كتاب الله حبيسة في المكتبات ، ولا يزال الوصول إليها والإفادة منه عزيزاً وقليلاً . ولمّا وجدت هذه المخطوطة : رسالة المنياوي على البسملة لمخلوف بن محمد البدوي المنياوي المصري (ت : ١٢٩٥هـ)، لم تصل إليها اليد بالدراسة والتحقيق لإخراج فوائدها إلى النور، فقد نويت بعد التوكل على الله الشروع بتحقيق هذه المخطوطة ، ورغبة مني في

المشاركة في إخراج شيء من ذلك العلم الدفين ، وخدمة كتاب الله تعالى والمشاركة في إحياء التراث الإسلامي لما يخدم القارئين والباحثين، ورغبةً مني في جعل النفيس من تراثنا يرى النور، وذلك برفع الغبار عنها ، ودراستها ، وتحقيقها ، وإخراجها وجعلها في متناول طلبة العلم للإفادة منها .

المبحث الأول: سيرة الشيخ المنياوي الشخصية والعلمية:

المطلب الأول: اسمه ، ونسبه ، ولقبه:

إن المصادر التي تحدثت عن الشيخ المنياوي كانت شحيحة في تسليط الضوء على حياته وما يتعلق بها ، فلم تُمكِّن الباحث من رسم صورة واضحة المعالم عن هذه الشخصية. إذ لا تتحقق معلومات وافية عن نسبه ، أو نشأته ، أو شيوخه ، أو تلاميذه ، أو أسرته . وخلاصة ما وجدت في المصادر التي بين يدي : أن اسمه هو مخلوف بن محمد البدوي، المنياوي ، المصري ، الأزهري . وأنه كان من القضاة بمديرية المنيا(الزركلي ، ٢٠٠٢ ، ١٩٤/٧) . ولم تذكر المصادر سنة ولادته ، لكنها اتفقت على أن وفاته كانت في سنة : (١٢٩٥هـ).

المطلب الثاني : مكانته العلمية:

وقد كتب الدكتور علي جمعة (مفتي الجمهورية) مقالة بعنوان (التجربة المصرية) وتطرق إلى ذكر الشيخ المنياوي ، ووصفه بمفتي الصعيد ، وقال: "كان إسماعيل باشا حريصا علي إيجاد علاقة بين القانون الفرنسي المأخوذ أساسا من تشريعات لويس، والتي قيل إنها تأثرت بالفقه المالكي عبر الأندلس، فأمر الشيخ مخلوف المنياوي مفتي الصعيد بأن يراجع ما ترجمه رفاعة الطهطاوي ـ للقانون الفرنسي ـ فكتب (المنياوي) تقريرا واسعا استفاض فيه حتي صار كتابا طبع الآن في مجلدين بمصر، تحت عنوان(المقارنات التشريعية) قارن فيه بين القانون الفرنسي، وما يعرفه من الشريعة الإسلامية ، ووجد مقاربة بينه وبين الفقه المالكي علي وجه الخصوص، ووجد مخالفات قليلة إلا أن هذا العمل لم يلتفت إليه ، وظل حبيسا بدار الكتب المصرية الى أن طبع"(جريدة الأهرام ، ٣ يوليو ٢٠٠٦ ، عدد ٤٣٦٧٣).ولا شك أن هذه المقارنة اقتضت جهدا كبيرا ، ودللت في الوقت نفسه على إمكانية فقهية فذة تمتع بها الشيخ المنياوي رحمه الله ، لا تقل عنها إمكانيته في علم البلاغة أو التفسير ، كما يظهر ذلك جليا لمن أجال النظر في مؤلفاته ، ووقف على دقائق عباراته. والذي يظهر أن أسرته رحمه الله كانت أسرة علمية رصينة ، يظهر ذلك عند الوقوف على شخصية ولده (عبد الحكيم)[1] العلمية.

المطلب الثاني: آثاره العلمية:

ترك الشيخ المنياوي رحمه الله تعالى مجموعة قيمة من المؤلفات تدلل على سعة علمه ، ورسوخ قدمه في علوم مختلفة ، ومن أبرز آثاره :

١.حاشية على (حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون) لأحمد بن عبد المنعم الدمنهوري في البلاغة.

٢. تقريرات على (مسلسل عاشوراء) للأمير الصغير.

٣.حاشية على (رسالة البيان) للصبان.

٤.تطبيق القانون المدني على مذهب الإمام مالك.

٥. رسالة في البسملة(الزركلي ، ٢٠٠٢ ، ١٩٤/٧) .

المبحث الثاني: وصف النسخ الخطيّة ، ومنهجي في التحقيق :

المطلب الأول : وصف النسخ الخطية:

اعتمدت في تحقيقي لهذا المخطوط نسختين خطيّتين ، وجدت إحداهما في خزانة مكتبة جامعة الملك سعود ، ووجدت الأخرى في خزانة دار الكتب المصرية ، وجعلتُ لكلٍّ واحدةٍ منهما رمزا خاصا .**النسخة (أ)** : وهي المحفوظة في خزانة مكتبة جامعة الملك سعود ، برقم (٣٦١٧) ، تقع في (١٢) ورقة ، في كل صفحة (١٧) سطرا ، ويشتمل السطر الواحد على (١٠) كلمة تقريبا ، ومقاسها(١٦،٢×٢٢،٨) سم ، وحالتها جيدة جدا ، وهي بخط يد المؤلف ، كتبها في سنة (١٢٦٥هـ). وقد جعلتها أصلا في التحقيق. **النسخة (ب)** : هي النسخة المحفوظة خزانة دار الكتب المصرية ، برقم (٨٣٠) ، تقع في (١٠) ورقة ، في كل صفحة (٢٥) سطرا ، ويشتمل السطر الواحد على (١٠) كلمة تقريبا ، ومقاسها(١٧×٢٤) سم ، وحالتها جيدة جدا، مكتوبة بخط معتاد.

المطلب الثاني: منهجي في التحقيق

التزمتُ في تحقيق هذه الرسالة أمور عدة ، رغبة منِّي في إظهارها على وجهها الصحيح ، ووضعتُ أمامي أنَّ إعادة النصِّ كما أراد له مؤلفه أن يكون ، يتطلب قدرا واسعا من الدقة والجهد والأمانة العلمية.

والمنهج الذي حاولتُ . جهدي . الالتزام به يقوم على الأسس والقواعد الآتية:

١. اتخذتُ من النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة المسجد النبوي ، برقم (١٦٩١) أصلا ، ورمزت لها بالحرف (أ) ؛ للأسباب التي ذكرتها في حديثي عنها ، ونسختها مراعيا في عملية النسخ قواعد الرسم المعروفة ، ولم أنبّه على ما فيها من مخالفات لتلك القواعد ، لعدم تأثيرها في النص.

٢. قابلتُ النسخة (أ) مع النسخة (ب) ، وأثبتُ الفروق في الحاشية ، ولم ألتزم بكل ما جاء في النسخة (أ) ، وإنما تحريتُ الكلمة المناسبة واللفظ الأصوب والأنسب من أيَّة نسخة ، بعد تأكدي أن ما سوى الذي ثبّتُّهُ هو خطأ ، ونبهتُ في الهامش إلى ما في النسخة المخالفة.

٣. وضعت في الهوامش ما كان زيادة أو اختلافا بين النسخة(أ) والنسخة (ب) بين قوسين ، وذكرتُ رمز التي وردتْ فيها الزيادة أو الاختلاف ، وأثبت معه أحيانا كلاما من المتن تحديدا لموضع الزيادة أو الاختلاف.

٥. رجّعتُ الأصول التي ذكرها المؤلف إلى أصحابها . قدر المستطاع .

٨. ترجمتُ من كتب التراجم القديمة والحديثة باختصار للأعلام الذين وردت أسماؤهم في هذه الرسالة.

٩. ضبطتُ جميع النصوص القرآنية على وفق رسم المصحف.

١٠. وضَّحتُ مجموعة من المسائل العامة التي رأيتها تحتاج إلى مثل هذا التوضيح

١١. استعملتُ علامات الترقيم في مواضعها الصحيحة ، بما يقتضيه منهج التحقيق العلمي كالفارزة ، وعلامة التعجب ، والاستفهام ، وغيرها.

الورقة الأولى من النسخة (أ)

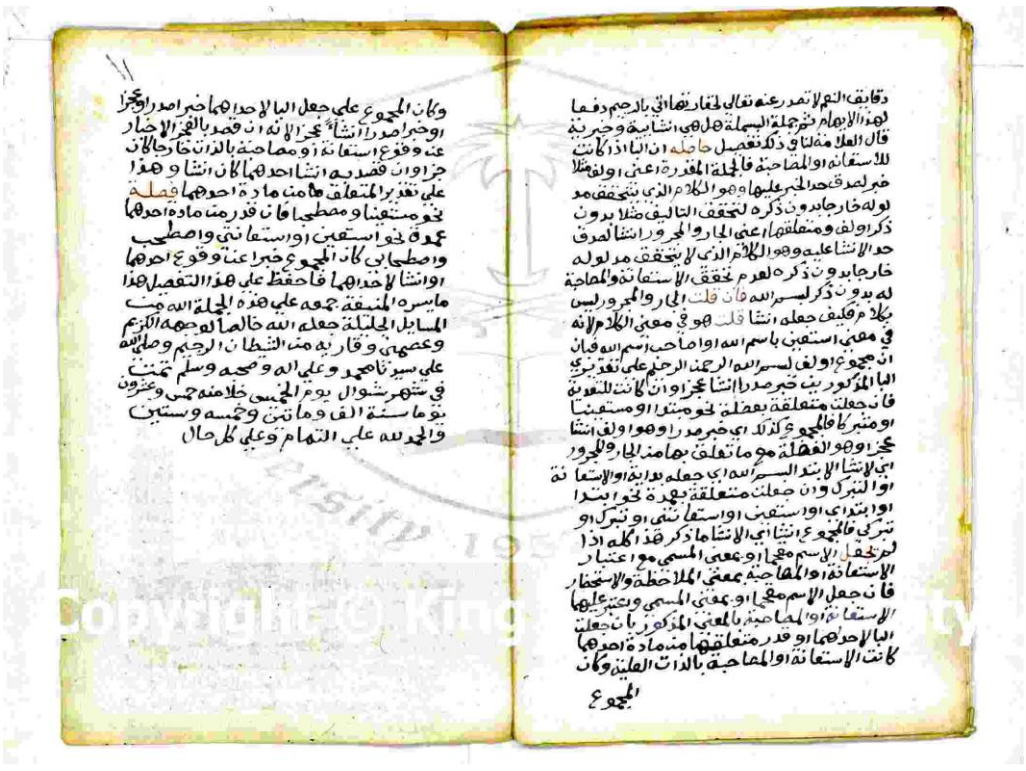

الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

الورقة الأولى من النسخة (ب)

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ إن من خير ما سطره القلم ، وصرفت نحوه عاليات الهمم ، حمدا لله تعالى على جزيل الإنعام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه السادة الكرام. وبعد:فيقول أسير خطاياه ، الراجي عفو مولاه ، المتضرع الى القريب المجيب ، المنسوب لمنية بني خصيب ، مخلوف بن محمد البدوي ، بلغه الله المرام ، وأتحفه بحسن الختام: لما منّ الله تعالى بجزيل الإحسان ، وأردت قراءة بعض الكتب لبعض الإخوان ، وأحببت أن أتشرف بالبدء بحضور مشائخي الأعيان ، جمعت كلمات قليلة ، على جملة البسملة الجليلة ، من كلام السادة الأعلام ، المستصبح بهم في الظلام ، لا سيما الأستاذ أبو العرفان ، علامة وقته الإمام الصبان[٢]، ومتى قلت : العلامة ، فهو المراد ، وعلى الله الكريم الاعتماد. ، فقلت مستعينا في المقصود ، بالله الملك المعبود:إنما ابتدأ المصنفون كتبهم بالبسملة اقتداء بالكتب السماوية التي أشرفها القرآن

العزيز ، فاقتصار المؤلفين عليه ليس للاحتراز بل لكونه أشرف الكتب ؛ بناءً على ما قاله العلامة أبو بكر التونسي[٣] من : إجماع علماء كل ملة على أن الله تعالى افتتح جميع كتبه بالبسملة (البجيرمي ، ١٩٩٦، ٧/١) . ويدل لما قاله خبر : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فاتحة كل كتاب ، نقله في الجامع الصغير[٤]، ولا يعارض هذا قول السيوطي : إنها من خصوصيات النبي وأمته (السيوطي ، ٢٠٠٥ ، ٥٤/١) . لقول بعض المحققين : المختص به وبأمته البسملة بهذه الألفاظ العربية على هذا الترتيب[٥]، وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم : «**كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فَهُوَ أَجْذَمُ**) ، أورده شيخ الإسلام وغيره[٦] ، وقالوا : رواه أبو داود [٧] وغيره[٨] ، وحسنه ابن الصلاح : (حاشية السندي ، ٥٨٥/١) . ولنتكلم على هذا الحديث الشريف بطرف مما يناسبه فنقول :اعلم أن (كل) إما أن تضاف إلى منكّر أو معرّف ، وكل منهما إما مفرد أو جمع ، فإن أضيفت لمنكّرٍ مطلقا فهي لاستغراق أفراده ، وهي **/و ١/** آحاد إن كان مفردا كما هنا ، وجماعات إن كان جمعا نحو (كل رجال يحملون الصخرة العظيمة) ، وإن أضيفت لمعرف ، فإن كان جمعا فهي لاستغراق آحاده نحو : (جاءني كل الرجال) ، وإن كان مفردا فهي لاستغراق أجزائه نحو : (كل زيد حسن) قاله العلامة (الصبان ، ٣) . ومراده بالمنكّر المنكّر حقيقةً أو حكمًا ؛ ليدخل ما هو في حكم النكرة من المعارف كالمعرّف بأل الجنسية[٩]، والمراد بـ(الأمر) ما هو أعم من الفعل والقول كما في : ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران : ١٥٩) ، لا ما قابل النهي ، فهو واحد الأمور لا الأوامر ، وإضافة **(كل)** إليه على معنى اللام ؛ لعدم صلاحية غيرها ، وقد قال ابن مالك :

..... وائْوِ (مِنْ) أو (في) إذا لَمْ يَصْلُحِ إلاّ ذاكَ ، واللاَّمَ خُذا

لِمَا سِوى ذَيْنِكَ واخْصُصْ أوَّلا ..... [١٠]

ولا يشترط صحة ظهور اللام في اللفظ ، بل يكفي صحة ظهورها في مرادفه[١١]، فهي هنا . وان لم يصح ظهورها في اللفظ . يصح ظهورها في مرادفه فيقال : جميع الإفراد المنسوبة للأمر ذي البال ونسبتها له من نسبة الجزئيات لكليها ؛ لما مر أن **(كل)** لاستغراق أفراد ما أضيفت إليه من النكرات ، فهي في حال إضافتها لـ **(أمر)** تدل على عموم أفراد وجزئيات ، وتلك الجزئيات منسوبة للأمر الذي هو كليهاوقال : **(ذي بال)** ، ولم يقل : (صاحب بال) ؛ لاقتضائه متبوعيَّة الموصوف وتابعيَّة المضاف إليه ، بعكس (صاحب) ، ومن ثَمَّ وصف الله يونس <عليه السلام> في مقام ذكر الأنبياء بـ(ذي النون)[١٢] ؛ لأن مقام ذكر الأنبياء مقام مدح ، ومقام المدح يقتضي الوصف بما يؤدي لرفعة الممدوح ؛ فناسب وصفه بها ، ووصَفَهُ في مقام النهي عن التشبُّه به بـ (صاحب الحوت) [١٣]؛ لأن هذا المقام مقام حطٍّ الرتبة ، فلا يناسبه ما يقتضي الرفعة ، فناسب الوصف بـ (صاحب) [١٤]**و(البال)** : يطلق على معان منها : الحال ، والقلب ، والحوت العظيم . كما في القاموس (الفيروزآبادي ، ٢٠٠٥ ، مادة :(بول)) ، والمختار(الجوهري ، ١٩٨٧، مادة :(بول)ويصح هنا أن يراد به الحال ، أي : ذي **/ظ١/** حالٍ يهتمّ به شرعا ، ويراد به : القلب ، على أنَّ المراد قلب متعاطي ذلك الأمر ، فتكون الإضافة لأدنى ملابسة ، وأطلق عليه **(ذي بال)** بمعنى : قلب ، باعتبار انه يهمّ قلب متعاطيه ويشغله[١٥]، والقلب حينئذ باقٍ على حقيقته ، والتجوّز إنما هو في الإثبات ، أو على أن المراد : قلب ذلك الأمر تشبيها لحالته المهتمّ بها بالقلب في الشرف ، فيكون استعارة مصرحة (السكاكي ، ١٩٨٧، ٣٧٣) ، أو تشبيها في النفس للأمر المهم بإنسان في الشرف ، مع الرمز إلى المشبه به بشيء من لوازمه تخييلا[١٦]، وهو **(ذي بال)** فيكون في الكلام استعارة مكنية[١٧] ، ولا يرد على تقرير الاستعارة المصرحة أن (الحال) من معاني **(البال)** الحقيقية ، فلا يستعار له[١٨] ؛ لما حققه حفيد السعد[١٩]من أن اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب إذا استعمل في أحد معانيه لا باعتبار أن اللفظ موضوع له ، بل باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه ، كان اللفظ مجازا (الصبان ، ٣) ، فاحفظه. ولا على تقرير الاستعارة المكنية أن فيه جمعا بين الطرفين ؛ لأن ذا القلب هو الإنسان ؛ لأنا نقول : ذو القلب أعم من الإنسان ، والمشبه به الإنسان بخصوصه ، وهو لم يذكر بخصوصه ، فلا جمع.**وقوله : (لا يبدأ)** ، صفة ثانية لـ **(أمر)** ، فهو جري على الأحسن من تقديم النعت بالمفرد على النعت بالجملة **وقوله : (فيه)** ، أي : بسببه ، فـ **(في)** سببية[٢٠]، ففائدة الإتيان بالظرف مع صحة تركه ؛ لأنه ليس نائب فاعل ولا يتوقف عليه تمام الكلام ، إفادة أن المطلوب التسمية في ابتداء الأمر ذي البال بسببه لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب أمر آخر بحيث يكون هذا غير منظور إليه عند التسمية فلا يكون محصلا للمطلوب أذا أتى بها في ابتداء الأكل قصدا وهو شارع في السفر غير ناظر إلى السفر لعدم السببية بالنظر إليه ، ونائب فاعل **(يُبْدَأُ)** ضمير مستتر فيه يعود على **(أمر)** ؛ لأن المضاف هنا لفظ **(كل)** ، والغالب **/و ٢/** حينئذ رجوع الضمير للمضاف إليه (الصبان ، ١٠٩٧، ٣٢٩/١) **وقوله : (فهو أجذم)** ، دخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدأ هنا باسم الشرط في العموم ، لكن هذا قليل ؛ لأن المبتدأ هنا ليس من المبتدأ الذي تدخل الفاء في خبره بكثرة ؛ لشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال معنى ما بعده ؛ لعدم الاستقبال المذكور هنا.والمبتدأ المذكور يكون في ضمن خمس عشرة صورة : موصول بفعل صالح للشرطية بأن يكون خاليا من أداة شرط ، وعلم استقبال ك (السين) ، (وسوف)

، و(من) ، و(ما النافية) ، و (لن) ، و(قد) ، موصول بظرف ، موصول بجار ومجرور ، موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ستٌ : مضاف إلى الموصول والموصوف المذكورين ، وتحته ست صور : موصوف بالموصول المذكور ، ويشترط في الجميع قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة[٢١]وما ذكر من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم (الصبان ، ١/ ٣٢٩) وهو مسلّم إن كانت العبرة عند تعدد الصفة بالأولى وإلا فلا ، بل يكون من الكثير ؛ لأن المبتدأ مضاف إلى موصوف بفعل صالح للشرطية وهي (**لا يبدأ**)والأجذم : المقطوع اليد ، والذاهب الأنامل ، كما في القاموس (الفيروزآبادي ، ٢٠٠٥ ، مادة : جذم) وعلى الأول اقتصر في المصباح (الفيومي ، ١٤٣١، مادة : (جذم)) ، ويروى (اقطع) وهو المقطوع اليد . ويروى (أبتر) وهو المقطوع **/و٢/** الذنب (الجوهري ، ١٩٨٧ ، مادة : (بتر)قال الشيخ زاده في حواشيه على البيضاوي، في قوله : (أبتر) رمز إلى إن نقصان الأول يؤدي إلى نقصان الآخر(شيخ زادة ، ١٩٩٩ ، ٣٥/١) ، أي: لأنه جعل كونه ناقص الآخر كالأبتر مرتبا على كونه ناقص الأول بعدم البدء بالبسملة ، فقد رتب نقص الآخر على نقص الأول ، ولا شك إن ما رتب عليه شيء يؤدي إلى المرتب عليه.وكل من الثلاثة [٢٢] صفة مشبهة مصوغ من فعل لازم مكسور العين ، والكلام على كل من الروايات الثلاثة من باب التشبيه البليغ ، وهو ما حذفت منه الأداة والوجه (مطلوب ، ٣٣٠/١) ، أو من باب الاستعارة المصرحة[٢٣]على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني (التفتازاني ، ٥٨١ ، والجرجاني ، ٣٦٣) **/ظ٢/** في مثل هذا التركيب كـ (زيد أسد) ، وتقريرها هنا على مذهبه أن تقول : شبه النقص الشرعي بالنقص الحسي ، واستعير اللفظ الموضوع للمشبه به . وهو البتر مثلا . للمشبه ، واشتق من البتر مثلا ابتر ، بمعنى ناقص نقصا شرعيا على طريق الاستعارة التصريحية التبعية ، فالمشبه في التبعية مطلق ناقص نقصا شرعيا (البكري ، ١٩٩٧ ، ٩/١) ، والمذكور هنا وهو الأمر ذو البال الذي هو مدلول الضمير ناقص مخصوص من إفراد ذلك المطلق ، أو المجاز المرسل وذلك أن اصل البتر مثلا نقصان الذنب ، فاطلق عن قيده ، وجعل لمطلق نقص ثم جعل للنقص المخصوص بعدم البدء بالبسملة إما لكونه فردا من أفراد ذلك المطلق فيكون مجازا مرسلا بمرتبة ، أو لكونه اعتبر بخصوصه بقطع النظر عن كونه فردا من أفراد ذلك المطلق فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين ، والعلاقة دائرة بين الإطلاق والتقييد ، والمقصود انه ناقص وقليل البركة ، وإن تم حساوتقييد الأمر بذي البال مخرج لما لا بال له من المحقرات شرعا كالمحرم ، والمكروه ، وعرفا كتناول زبلة ، فلا يطلب فيه التسمية صيانة لاسمه تعالى عن مصاحبة المحقر ؛ وتخفيفا على العباد بعدم طلبها منهم في كل جليل وحقير فإن قيل : يرد على رواية ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ بباء واحده ، إن (اسم) مفرد مضاف لمعرفة فيعم، فيكون المعنى : كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله ، فيكون المطلوب البدء بجميع أسماء الله وهذا عسر جدا أجيب : بأن معنى قولهم : "المفرد المضاف لمعرفة يعم" ، أنه يصلح للعموم إذا دلت عليه قرينة، والقرينة هنا قائمة على عدم ذلك ؛ إذ العسر منتف عن هذه الأمة.فإن قيل : الابتداء بالبسملة ليس ابتداء باسم ﴿ اللَّهِ﴾ ؛ لأن الباء ولفظ (اسم) ليس واحد منهما اسما من أسمائه تعالى. أجيب: بأن تصدير الأمر بذكر اسمه تعالى يقع على وجهين :أحدهما : أن يذكر في ابتداء الأمر اسم **/و٣/** خاص من أسمائه تعالى كلفظ ﴿ اللَّهِ﴾.الثاني : أن يذكر لفظ دال على اسمه تعالى كما هنا ، فان لفظ (اسم) يدل على اسمه تعالى لكي لا تختص دلالته باسم معين ، على إن الإضافة استغراقية أو جنسية ، وتختص على أنها عهدية أو للبيان ، فالابتداء بلفظ (اسم) ابتداء باسم الله تعالى ، وأما الباء فهي وسيلة إلى ذكره على الوجه المطلوب ، فالبدء بها ليس قصديا ، فكأنها لم يحصل بها بدء ؛ إذ المعتبر إنما هو القصدي (الجرجاني ، ٣١/١). نبه على ذلك السيد الجرجاني .قال العلامة: "أقول : لا يخفى أن السؤال إنما يتجه على رواية : ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ بباء واحدة"(الصبان ، ٥) ، أ هـ . أي : لإفادة هذه الرواية طلب البداءة بالاسم دون رواية (ببسم الله) بباءين فإنها تفيد أن المطلوب البداءة بهذا اللفظ لا باسم من أسمائه تعالى ، فلا إيراد. قال : ثم أقول : لعل مراده[٢٤] بـ " الوجه المطلوب" مصاحبته والاستعانة به مع الاختصار اللفظي والخطي ، يندفع بقولنا : "مع الاختصار اللفظي والخطي" ما قد يقال : يمكن ذكر الاسم على الوجه المطلوب مع عدم تقديم الباء ، كأن يقال : اسم الله الرحمن الرحيم مصاحب أو مستعان به فاحفظه"(الصبان ، ٥) أهـ . فإن قيل : هذا الحديث معارض بحديث (الحمدلة) وهو : **(كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ)**[٢٥]. وبيان التعارض : أن امتثال أحدهما يفوّت امتثال الآخر ؛ لأن البداءة إنما تكون بواحد؟ أجيب بأمور ، منها : المقصود بالبسملة والحمدلة ما هو أعم منهما ، وهو ذكر الله والثناء عليه سواء كان بصيغة البسملة أو الحمدلة أو غيرهما ، ويدل على ذلك رواية : (ذكر الله)(النسائي ، ٢٠٠١ ، ١٨٥/٩ ، والدارقطني ، ٢٠٠٤ ، ٢٢٩/١) ، فهما محمولان عليها.فإن قلت : فيه حمل المقيد على المطلق ، والجائز العكس.قلت: العكس فيما إذا ورد مقيد واحد ومطلق ، أما إذا ورد مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق كما هنا ، فإنهما يحملان عليه ، كما صرحوا به)(النسائي ، ٢٠٠١ ، ١٨٥/٩ ، والدارقطني ، ٢٠٠٤ ، ٢٢٩/١)فإن قلت: هذا مخالف لما في الأصول من أنه إذا ورد مطلق ومقيدان **/ظ٣/** بقيدين متنافيين ، فإن كان المطلق أولى بأحدهما من الآخر حمل على المقيد الذي هو أولى به[٢٦]، كآية صوم كفارة اليمين(الرازي ، ١٩٩٧ ، ١٤٧/٣) وآية صوم كفارة

الظهار[٢٧] والتمتع[٢٨] فإنها مطلقة وهما مقيدتان[٢٩] ، وحملت هي على آية الظهار في وجوب التتابع ؛ لأن اليمين أولى به ؛ لاشتراكه مع الظهار في النهي ، وهذا الوجوب قول قديم للشافعي رضي الله عنه ، وإن لم يكن أحدهما أولى بقي المطلق على إطلاقه ، وكل من المقيدين على تقييده ، ولا حمل لانتفاء المرجح كما في آية قضاء رمضان، أي : ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤) مع آيتي صوم الظهار ، والتمتع .قلت: ذاك محمول على ما إذا تعددت مواضع الإطلاق والتقييد ، كما يفهم من التمثيل ، وما هنا محمول على خلافه كما في الحديث ؛ لاتحاد الموضع وهو الابتداء. ومنها[٣٠]: إن الباء في الحديثين ليست للتعدية صلة **(يبدأ)** كما هو مبنى التعارض ، بل هي للاستعانة ، والاستعانة بشيء والمصاحبة له لا ينافيان الاستعانة بغيره والمصاحبة لذلك الغير .ويوجَّه تقديم البسملة على هذا بقوة حديث البسملة ، ومقتضى هذا الجواب أنه يخرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود بالذات ، وإن سبقهما شيء آخر ، لكن الأولى أن لا يسبقهما شيء آخر موافقة للكتاب العزيزو**(الباء)** ، قيل : للاستعانة ، وباء الاستعانة : هي الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها التي يتوقف وجوده عليها ، وهو معترض بأنها هي التي للآلة[٣١]، وجعل الباء هنا للآلة فيه إساءة أدب إذ يلزم عليه جعل **(اسم الله)** آلة.وما أجيب به من أن للآلة جهتين[٣٢] جهة تحقير : وهي أنها غير مقصودة لذاتهاوجهة تعظيم : وهي إن الفعل إنما يوجد بها وهي المقصودة هنا ، لا للأولى التي لاحظها المعترض.

فالتأليف على الوجه الأكمل **/و٤/** شرعا إنما يكون باسم الله تعالى ، فينزَّل توقف الكمال منزلة توقف الوجود ؛ لكون الناقص كالعدم(الجرجاني ، ٣٢/١ ، وشيخ زادة ، ١٩٩٩ ،٣٥/١). قال العلامة: هو غير دافع لبقاء الإيهام(الجرجاني ، ٣٢/١ ، وشيخ زادة ، ١٩٩٩ ،٣٥/١)وقيل : للمصاحبة[٣٣]، وباء المصاحبة : هي التي بمعنى (مع) ، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال[٣٤]، كما في : ﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾(هود: ٤٨)، أي : مع سلام ، أو مسلما ، والمراد بالمصاحبة هنا . بقرينة المقام . المصاحبة على وجه التبرك . وبقية معاني الباء كغيرها مفصلة في كتب النحو(المرادي ، ٣٦/١) فيرد سؤال : هل هذه الحروف من الألفاظ المشتركة كاشتراك (عين)[٣٥] بين معانيها؟ وتحقيق جوابه أن يقال : إعلم ، أن المعاني الوارد فيها حروف الجر ينظر فيها أما إن تكن متبادرة من حرف آخر غيره ، فيحكم بأن هذا الحرف مشترك بينها وضعا ، كالاستعانة والسببية والتعدية الخاصة والمعية بالنظر للباء ، فالباء مشتركة بين هذه الأمور قطعا لأنها لا تتبادر من غيرها مع كونها وردت لها في العربية ، والأصل الحقيقةوأما إن كانت متبادرة من حرف آخر كالابتداء والانتهاء بالنظر للباء ، فإن الأول متبادر من لفظ (من) ، والثاني من لفظ (إلى) ، فهذا واقع فيه خلاف مذهب البصريين ردُّه من أصله ؛ لأن مذهبهم أن المعنى إذا تبادر من حرف جار فهو له ، ولا ينوب عن هذا الحرف غيره في هذا المعنى بقياس ، كما أن أحرف النصب والجزم كذلك ، فإن ورد ما يوهم ذلك أولوه :إما بتضمين كما في قوله :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحرِ ثم تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ (الهذلي ، ١٥٠/١)

ولا يسلمون أن الباء بمعنى (من) ، بل يقولون : (شربن) مضمن معنى (روين) ، والباء باقية على معناها ، وكما في : ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ (يوسف : ١٠٠)، فلا يسلمون أن الباء بمعنى (إلى) ، بل هي على معناها ، و(أحسن) مضمن معنى (لطف)وإما بتجوز كقوله : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾(طه : ٧١) ، **/ظ٤/** فالاستعارة المشهورة على مذهبهم ، ومذهب جمهور الكوفيين وبعض المتأخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بلا شذوذ ، قال في المغني : وهو أقل تكلفا[٣٦]فعليه حرف الجر مشترك وضعا بين جميع ما ورد من هذا الحرف له ، ولا ينافيه ذكر النيابة ؛ لأنهم لما رأوا هذا المعنى متبادرا من هذا الحرف أكثر من تبادره من الآخر حكموا بأن الآخر نائب ، وإن كان كل منهما يستعمل فيه حقيقة ، فمن هذا يقال : إن في الآية[٣٧] للتعدية بمعنى (على) ولا تجوز ، فحقق هذا المقام. فكثيرا ما تقع فيه الأوهام[٣٨].أهـ. أمير[٣٩].وإنما خصت الباء بالبدء بها من بين الحروف ، قيل : إنها أول ما صدر من عالم الأرواح يوم﴿بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ (الأعراف: ١٧٢)، وقيل: تنبيها بما فيها من الكسر بناء وعملا ، على أنه لا يتقدم إلا المنكسر المتواضع ، وإشارة إلى طلب التواضع في مبدأ كل ذي بال. ولا يرد عليه لام الجر ؛ لأنها تفتح مع الضمير غير الباء(الجرجاني ، ٣٢/١)وطوّل رأسها بنحو من نصف ألف كما في الشنواني (الشنواني ، ق٣) وغيره قيل : تعظيما للحرف الذي ابتدأ به كتاب الله تعالى ، ثم طرد التطويل في بسملة غيره ، وقيل : تعويضا عن ألف (اسم) المحذوفة منه بنحو من نصفها ، وبقولنا : "بنحو من نصفها" ، يندفع ما يقال : التعويض عن الألف ينافي التخفيف بحذفها[٤٠].والاسم لغة : ما دل على مسمى ، فيصدق بأنواع الكلمة الثلاثة ، و(ما) واقعة على المفرد بدليل مسمى ؛ لأن المفهوم منه المعنى الإفرادي ، فلا تسمى الجملة اسما لغةً ، كما قاله بعضهم.

ثم الاسم إن أريد به اللفظ الدال على المسمى كلفظ (زيد) الدال على ذات مشخصة فغير المسمى قطعا ، وإن أريد به المدلول مجازا لعلاقة المحلية أو السببية باعتبار فهم المدلول من الدال فعينه مطلقا عند غير الأشعري ، وأما عنده فعينه إن كان جامدا كـ(الله) ، وغيره إن كان مشتقا **/و٥/** من صفة فعل كالخالق ، ولا غيره ولا عينه إن كان مشتقا من صفة ذات كالعالم[٤١]قال السعد في شرح المقاصد : "الأصحاب اعتبروا

المدلول المطابقي ، فأطلقوا القول بأن الاسم هو نفس المسمى للقطع بأن مدلول الخالق شيء مّا له الخلق لا نفس الخلق ، ومدلول العالم شيء مّا له العلم لا نفس العلم ، والأشعري أخذ المدلول أعم ، واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة ، فزعم أن مدلول الخالق الخلق ، وهو غير الذات ، ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير"(التفتازاني ، ١٢٤/٢). أهـ.فتحصل مما ذكر إن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعا ، وبمعنى مطلق المدلول تارة تكون عينه ، وتارة تكون غيره ، وتارة تكون لا غيره ولا عينه ؛ فلهذا قال بعضهم : لا معنى للخلاف في أن الاسم غير المسمى أو عينه ، والغير المنفي في قولهم : صفة الذات ليست غير الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع بأن الصفة غير الموصوف وإن لزمته ، وأما التسمية : فتطلق على وضع الاسم على المسمى ، وعلى ذكر المسمى باسمه ، فهي غير الاسم وغير المسمى(التفتازاني ، ١٢٥/٢) ، والجلالة إن أريد بها مدلولها ، فإن أريد بالاسم كل اسم من أسمائه تعالى سواء اختص به كـ(الله ، والرحمن ، والرب) معرفا بأل أو تبادر منه كـ(الفتاح ، والغفار) كانت إضافة اسم إليها لامية استغراقية ، وإن أريد به جنس أسمائه تعالى فلامية جنسية ، وان أريد اسم مخصوص فلامية عهدية. ومرادهم بالجنس في الاحتمال الثاني الجنس في ضمن الأفراد لا الجنس من حيث هو ؛ لعدم صحة إرادة الباري بالبسملة له ؛ لإن جنس الاسم من حيث هو لا ينطق به حتى يقع ابتداء ، أو استعانة به أو مصاحبة له ، والجنسية بذلك المعنى المراد هي العهدية ذهنا في اصطلاح البيانيين**/ظ٥/**.وإنما قيل : ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ ولم يقل : (بالله) . مع أن ابتداء الأمر باسم الله حاصل بقوله : (بالله) ؛ مبالغة في الأدب ؛ حيث لم يؤت بما يدل على الذات من أول الأمر ، بل أتى بما يدل على ما يدل عليها وهو الاسم ، اذ مدلوله لفظ دال على مسماه ، فهو كقولهم : "سلام على المجلس العالي" (التفتازاني ، ١٢٥/٢) ، و"على الحضرة الشريفة" ؛ ولأنه ابعد عن إيهام القسم من بـ ﴿ٱللَّهِ﴾ ؛ ولإشعاره بأن الاستعانة والتبرك يكونان باسمه كما يكونان بذاته(البيضاوي ، ١٤١٨ ، ٢٦/١) واعلم أنه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم ، فاختلف فيه اختلافات كثيرة ، منها خلافهم في كونه علما ، أو وصفة ، أو اسم جنس[٤٢] :فقال الجمهور : انه علم ، وضع للذات الواجب الوجود[٤٣] المستحق لجميع المحامد ، وهذان الوصفان لإيضاح المسمى ، لا لاعتبارهما في المسمى ، وإلا لكان المسمى مجموع الذات والصفة ، مع انه الذات فقط على الصحيح[٤٤] إن قيل : يعكر عليه قولهم : هذا الاسم مستجمع لجميع الصفات ؛ إذ هو يفيد انه يدل عليها؟ قلنا: ليس المراد انه يدل عليها مع الذات ، بل معناه انه مستجمع لجميع الصفات باعتبار المعنى الملحوظ مرجحا بالتسمية به المفهوم من أصله الذي هو (إله) على الأصح ، وهذا المعنى هو الألوهية المتضمنة جميع صفات الكمال ، واستدلوا لهذا القول بثلاثة أوجه : الأول: أن يوصف ولا يوصف **/ و٦/** به.الثاني : انه لا بد له تعالى من اسم تجري عليه صفاته ، كما هو قانون الوضع اللغوي ، ومقتضى استعمالات العرب ، ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ؛ لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث : انه لو لم يكن علما .بأن كان صفة أو اسم جنس .لكان كليا ، فلا يكون (لا إله إلا الله) توحيدا ، مع انه توحيد بالإجماع.وبحث في الأولين بأنهما إنما ينفيان كونه وصفا لا كونه اسم جنس ؛ لأنه يوصف ولا يوصف به ؛ ولأنه يكفي في جريان تلك الصفات.وقال البيضاوي : الأظهر أنه وصف في أصله ، لكنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث لا يستعمل في غيره ، وصار كالعلم اجري مجرى العلم في إجراء الوصف عليه ، وامتناع الوصف به ، وعدم تطرق احتمال الشركة(البيضاوي ، ١٤١٨ ، ٢٦/١)وقوله : "لما غلب" الى قوله : "وعدم" أي : فلا دلالة لكونه يوصف ولا يوصف به ولا لصلاحيته لإجراء صفات الذات عليه على العلمية ، وقوله : "عدم" الخ ، أي : فلم يلزم على كونه صفة كونه كليا ، فاندفعت الوجوه المذكورة في إثبات كونه علما ، وفي قوله : "وصف في أصله" ، إشعار بأنه صار علما بالغلبة ، وصرح به الشيرواني في حواشيه عليه(الشيرواني ، ق٥) ، واستدل البيضاوي على ما اختاره بثلاثة أوجه: **الأول** : إن ذاته تعالى من حيث هي من غير اعتبار أمر أخر معها أمر غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ. قال الشيخ زاده : أي " لا يمكن أن يكون مدلولا عليه بلفظ يوضع له بخصوص سواء كان الواضع هو الله تعالى أو البشر ، أما الأول وهي نفي إمكان أن يدل عليه بلفظ يوضع له بخصوصه على أن الواضع هو الله ؛ فلأن الحكمة في وضع اللفظ للمعنى فهم البشر المعنى عند إطلاق اللفظ ، وهو إنما يتصور في المعاني المعقولة للبشر ، وأما الثاني فظاهر ؛ لأن وضع البشر للمعنى فرع تعقله وهو غير ممكن لهم(شيخ زاده ، ١٩٩٩ ، ٤٦/١) .**الثاني** : أن الاسم الكريم لو دل على مجرد ذاته . أي : بحسب الأصل . لما أفاد قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ (الأنعام : ٣) معنى صحيحاقال الشيخ زاده : أي : أن الظاهر تعلق قوله : ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِۖ﴾ بلفظ الجلالة ، فلو لم يكن وصفا في الأصل لما صح أن يتعلق به الظرف ؛ لعدم اشتماله على الفعل أصلا ، لا في الأصل ولا في وقت الاستعمال ، فلا يفيد معنى صحيحا **/ظ٦/** على تقدير حمله على ظاهره ، وان أفاده على خلاف ظاهره ، وأما إن كان وصفا في الأصل . وإن كان ذلك مهجورا عند استعماله علما . فيصح أن يتعلق به الظرف باعتبار اشتماله على معنى الفعل في الأصل ، فيكون المعنى وهو المستحق للعبادة فيهما(شيخ زاده ، ١٩٩٩ ، ٤٦/١) أهـ .وقوله : "على خلاف ظاهره" من أنه يجعل الظرف متعلقا بمحذوف . أي : المعبود في السماوات والأرض . أو حالا

من ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ أو حالا من ﴿سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾ وجملة ﴿وَيَعۡلَمُ﴾ يصح أن تكون خبرا ثانيا ، وأن تكون هي الخبر ، و ﴿ٱللَّهُ﴾ بدل ويكون الخطاب على كل عاما للملائكة أيضا إذ لا سر لغيرهم ولا جهر في السماوات وقول البيضاوي : "لما أفاد "... الى آخره . يقتضي بظاهره انه يفيد معنى فاسدا على تقدير دلالة لفظ الجلالة على مجرد ذاته المخصوصة ، وبينه الشيرواني بأن المعنى حينئذ ذاته تعالى في السماوات والأرض ، وهو فاسد ؛ لما فيه من إفادة الحلول والجسمية(الشيرواني ، ق٥.)قال العلامة : "أقول : هذا خروج عن موضوع ظاهر الآية ، وهو تعلق الظرف بالاسم الكريم لتعلقه على هذا بـ(كون) محذوف ، وعليه يكون دفع الفساد باعتبار تقدير المحذوف كونا خاصا كالمعبود ، فتنبه"(الصبان [١٩]).**الثالث:** إن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والترتيب ، وهو حاصل بين لفظ الجلالة والأصول التي تذكر له ، أي : فهو مشتق فيكون وصفا.وأجيب عن الأول : بأن التعقل الذي لم يحصل للبشر هو التعقل بالكنه ، وأما التعقل بوجه مختص فهو حاصل لهم ، وهو كاف في فهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمة الوضع ، إن قلنا: الواضع هو الله ، وفي مكان وضعهم اللفظ للمعنى ، إن قلنا : الواضع هم ، بدليل وضع الأب علَمًا لولده قبل رؤيته . وعن الثاني : بأن تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفية **/و٧/** ؛ لجواز أن يكون تعلقه باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج عن المفهوم من أصل اشتقاقه.وعن الثالث : بأن كونه مشتقا لا يقتضي كونه وصفا في الأصل ، وإنما يقتضيه أن لو وجب كون المشتق موضوعا لذات مبهمة[٤٥] وليس كذلك ؛ فإن أسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات وليس بصفات ؛ لدلالتها على معنى[٤٦] بنوع تعين ووجهه .كما أفادني شيخنا البولاقي . أن أسماء الزمان وما بعدها إنما تقال لما هو معد لمعاني مصادرها وغيره ، وإن كان صالحا لها لا تطلق تلك الأسماء عليه ، فـ(مذهب) مثلا باعتبار كونه اسم زمان موضوع لزمان معد للذهاب ، لا لكل زمان وقع فيه ذهاب ، و(مسجد) باعتبار كونه اسم مكان موضوع لمحل معد للسجود ، لا لكل محل وقع فيه السجود ، و(مفتاح) إنما يقال للآلة المعدة للفتح ، لا لمطلق ما وقع به الفتح ، وأما الصفات فتطلق على كل متصف بمعنى مصدرها ليس فيها أعدادا. أهـ.وقيل : اسم لمفهوم من حيث هو يحتمل الواجب لذاته ، والمستحق للمعبودية ، وكل منهما كلي انحصر في فرد ، فلا يكون علما ، أي : بل هو اسم جنس. وَرُدَّ بإجماعهم على أن (لا اله إلا الله) تفيد التوحيد ، ولو كان اسما لمفهوم كلي لم تفده ؛ لأن الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة ، لا يقال إفادتها التوحيد باعتبار القرائن أو الشرع ؛ لأنا نقول : تفرقة أهل اللسان بين (لا اله إلا الله) و (لا اله إلا الرحمن) ، فيعدون الأول توحيدا . أي : صريحا . دون الثاني ، مع وجود القرائن في كل دليل على أنهما تفيده بذاتها لا بواسطة القرائن ، فبطل الشق الأول ، ولو كانت الإفادة باعتبار **/ظ٧/** الشرع دون اللغة لزم أن لا يحكم بالتوحيد بمجرد هذا القول ما لم يعلم أن القائل على اصطلاح الشرع ، واللازم باطل ، فكذا الملزوم الذي هو الثاني.ثم انه اختلف على القول بأنه علم بالوضع. فقيل : إنه منقول ، أي : مأخوذ من أصل بنوع تصرف ، وقيل : مرتجل لا أصل له ولا اشتقاق ، بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته المخصوصة ، وعلى انه منقول قيل : إنه منقول ومشتق من أصل لا يعلمه إلا الله تعالى(السيوطي ، ٢٠٠٥ ، ١٢٧/١) قال العلامة الأمير : "لا يخفى ضعف هذا القول إذ حيث لم يعلم الأصل فمن أين الحكم بالاشتقاق؟ فإن أراد الأدب فليقف عن أصل الاشتقاق ، وقيل : من إله إذا عُبِدَ بالبناء للفاعل أو إذا تحيَّر لتحير الألباب في عظمته ، سبحان من لا يعلم قدره غيره ، فالعجز عن الإدراك إدراك.

ومن كلام العارف المقدسي في (مفاتيح الكنوز) :

يـا أيـهـا الـمـدعـي لله عـرفـانـا وقد تفرد[٤٧] بالتوحيد إعلانا
ويطلب الحق بالعقل الضعيف وبال قياس والرأي تحقيقا وتبيانا
ظـنـنـت جـهـلا بـأن الله تـدركـه ثواقب الفكر أو تدريه إيقانا
والعقـول أحـاطـتـه[٤٨] بـديـهـتها وهل أقامت بـه لولاه برهانا
الله أعـظـم شـأنـا أن يـحـيـط بـه علم وعقل ورأي جل سلطانا(المقدسي ، ق ،١٥)

أو إذا فزع ؛ لأنه يفزع من خوفه وله في المهمات ، أو إذا ولع ؛ لولوع العارفين به حبا وفكرا وذكرا . ومن كلام المقدسي :أذاقنا الله مدامه:

إن المحبة أحرقت أحشائـي ومدامـعـي تـنـهـل كـالأنـواء
فأنا الحريق بأضلـعي وأنا الـ غريق بأدمعي يا منقذ الغرقاء
ومن العجائب أن ناري تحرقي تزداد وقـدا عـنـد فـرط بـكـائـي
فـالـنـار والـمـاء القراح تـألفا هذا لـعـمـري أعـجـب الأشياء

وأصله على كل معنى من هذه المعاني : انه فعال بمعنى مفعول ، أي: معبود ، أو متحير في عظمته ، ومفزوع إليه أو من خوفه ، أو مولوع به . وقيل : غير ذلك و ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: صفتان مشبهتان مصوغتان للمبالغة **/و٨/** مشتقان من (رحُم) بضم الحاء منقولا من (رحِم) بكسرها ؛ لاطراد

نقل الفعل المتعدي إلى (فعُل) بالضم في بابي المدح والذم(الجرجاني ،٤١/١ ،والسيوطي ، ٢٠٠٥ ، ١٤٦/١)، أو من (رحم) بكسرها مجعولا لازما بأن لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظا ولا تقديرا ، كقولك "زيد يعطي" [٤٩] أي : يصدر منه الإعطاء.فإن قلت : كيف يدعى اللزوم وقد ورد : (رحمن الدنيا والآخرة ورحيمها) بالإضافة الى المفعول؟ قلت : من يدعيه يقول : إنه على التوسع ، أي : أنه توسع بإسقاط الجار وهو (في) فنصب ثم أضيف ، وأورد على قولهم : "موضوعتان للمبالغة" ، أن صيغ المبالغة محصورة في خمس : فَعَّالٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعُولٌ ، وفَعِلٌ ، وفِعِّيلٌ ، العامل نصبا ، والصفتان المذكورتان ليستا منها ، أما (رحمن) فظاهر ، وأما "رحيم" ؛ فلانه هنا غير عامل نصبا ، وقد نص غير واحد على إن (فعيلا) إنما يعد منها إذا كان عاملا نصبا.وأجيب : بأن المحصور في الخمس ما يفيد المبالغة بالصيغة ، والصفتان المذكورتان تفيد أنها بالمادة كجواد ، على انه قد يمنع كونهم قصدوا الحصر في الخمس.و ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ لغة : رقة في القلب تقتضي الإحسان ، فهي من الأعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى كالحياء والرضا والغضب والفرح ، فوصفه تعالى بها إنما هو على ضرب من التجوز ؛ ولهذا ذكر الخادمي أن وصفه تعالى بـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ من المتشابه ، وما يذكر من معناهما تأويل لهما على طريق الخلق (الخادمي ، ١٢٦١، ٤٤) أهـ فأما أن يراد بالرحمة غايتها التي هي الإحسان فتكون صفة فعلٍ، أو إرادة الإحسان فتكون صفة ذات[٥٠] وهذا التجوز يصح أن على طريق المجاز المرسل من باب استعمال اسم السبب الذي هو الرقة في المسبب القريب الذي هو إرادة الإحسان أو البعيد الذي هو الإحسان ، أو من باب استعمال اسم الملزوم في اللازم القريب أو البعيد وان يكون على طريق الاستعارة المفردة **/ظ٨/** المصرحة التبعية ، بأن يشبه الإحسان أو إرادته برقة القلب بجامع ترتب الانتفاع والسرور على كل ويشتق من الرحمة بمعنى الإحسان أو إرادته الرحمن الرحيم والمكنية بأن يشبه مدلول الضمير المستتر في الصفة بذي الرحمة الحقيقي بجامع صدور النفع من كل تشبيها مضمرا في النفس وتجعل الصفة تخييلا وفيه من إساءة الأدب ما لا يخفى.وان يكون على طريق الاستعارة التمثيلية بأن يشبه هيئة إنعامه تعالى على عباده بهيئة رقة الملك لرعاياه وعموم بره بجامع هيئة تعمهما وهي هيئة التفضيل على المحتاج في كل ويستعار اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها هو ، و(رحمن ورحيم) للهيئة المشبهة بناء على جواز إفراد اللفظ المستعار في الاستعارة التمثيلية كما يقول سعد الدين (التفتازاني ، ٢٠٠٧ ، ٦١٦) ، أو الاقتصار لفظا على بعض المركب الموضوع للهيئة المشبه بها كما يقول السيد (الجرجاني ، (٢٠٠٧) ، ٣٨٠ ، والصبان ، ٢٦) ، وهذا الاقتصار موجب لترك اللفظ المستعار فيها. أهـ. صبان بتصرف.وقوله: "لترك اللفظ "الخ ، وفيه من التكلف والإساءة الأدب ما لا يخفى.ثم ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ مجاز لا حقيقة له بناء على المشهور من عدم استعماله في غيره تعالى استعمالا صحيحا بخلاف ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [٥١] وما ذكر من مجازية وصفه تعالى بـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ هو بحسب اللغة ، أما وصفه تعالى بها بحسب الشرع ، فقال الأستاذ الصفوي[٥٢] : الأقرب انه حقيقة شرعية في الإحسان لغاية التبادر[٥٣] بدون ملاحظة علاقة وقرينة ، وشرط المجاز ملاحظتهما.واختلف في أيِّ الصفتين ابلغ؟ فقيل : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ أبلغ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ ؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى[٥٤] . وقيل : ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ أبلغ ؛ لأن (فعيل) للصفات الغريزية **/و٩/** كـ(كريم) و(شريف) ، و(فعلان) للعَرَض كـ(سكران) و(غضبان)(الجرجاني ، ٤١/١)وقال أبو حيان : كلٌّ منهما ابلغ من جهة ، فأبلغيَّة (فعلان) من جهة أفادته الامتلاء والغلبة ، وأبلغية (فعيل) من جهة أفادته التكرار والوقوع بمَحَالِّ الرحمة ، أي : عليها ومراده بالمَحَالِّ المرحومون ، قال : ولذلك لا يتعدى الأول ، ويتعدى الثاني ، تقول: (زيد رحيم المساكين) ، كما يتعدى (فاعل)[٥٥]. أهـ. وهو جري على أن ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ صيغة مبالغة. واستشكل تقديم ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ . على القول بأنه ابلغ . بأن اللائق في الإتيان تقديم غير الأبلغ على الأبلغ نحو : (جواد فياض ، وشجاع باسل) ؛ ليكون لذلك الثاني فائدة ، كما أن اللائق في النفي العكس للعلة المذكورة.وأجيب: بأن محل ما ذكر إذا تضمنت الأبلغ غير الأبلغ كما في الأمثلة ، أما إذا لم يتضمنه كما هنا إذ لا يلزم من الإنعام بالجلائل الإنعام بالدقائق ، فتقديم كلٍ حسنٌ ؛ لحصول الفائدة. قال العلامة : أقول : هذا الجواب إنما يتأتى على أن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ ابلغ كما وكيفا أو كيفا فقط ، لا على انه ابلغ كما في الكيف فقط ، كما لا يخفى(الصبان ، ٢٧) . أهـ. أي: لأن الأبلغية في الكم فقط لا تستلزم الأبلغية النعم فيشمل حينئذ الدقيقة فيكون متضمنا لغير الأبلغ فيحسن تقديم غير الأبلغ.فإن قلت : لكن الأفصح تقديم غير الأبلغ مطلقا ، أي: ولو لم يتضمن الأبلغ ما فيه ليترقى من الأدنى إلى الأعلى(الجرجاني ، ٤٥/١)قلت : التقديم الأبلغ هنا وجه وجيه وهو أن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ حينئذ من باب التكميل المسمى بالاحتراس أيضا ، الذي هو البلاغة ، وهو : أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الإيهام[٥٦] . فإن الوصف بـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ لما كان يوهم أن **/ظ٩/** دقائق النعم لا تصدر عنه تعالى لحقارتها أتى بـ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ دفعا لهذا الإيهام(الجرجاني ، ٤٥/١) ثم جملة البسملة هل هي إنشائية وخبرية؟ قال العلامة : لنا في ذلك تفصيل حاصله : أن الباء إذا كانت للاستعانة أو المصاحبة فالجملة المقدرة . أعني : أؤلف مثلا . خبر لصدق حد الخبر عليها ، وهو : الكلام الذي يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره ؛ لتحقق التأليف مثلا بدون ذكر أؤلف ، ومتعلقُها . أعني : الجار والمجرور

. إنشاءٌ لصدق حد الإنشاء عليه ، وهو : الكلام الذي لا يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره ؛ لعدم تحقق الاستعانة والمصاحبة له بدون ذكر ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾. فإن قلت: الجار والمجرور ليس بكلام ، فكيف جعله إنشاء ؟.قلت: هو في معنى الكلام ؛ لأنه في معنى : استعين باسم الله ، أو أصاحب اسم الله ، فبان أن مجموع (أؤلف باسم الله الرحمن الرحيم) . على تقديري الباء المذكورين . خبر صدرا ، إنشاء عجزا.وإن كانت للتعدية فإن جعلت متعلقة بفضلة نحو : (مبتدئا أو مستعينا أو متبركا) فالمجموع كذلك ، أي : خبر صدرا ، وهو أؤلف ، إنشاء عجزا ، وهو الفضلة مع ما تعلق بها من الجار والمجرور ، أي : لإنشاء الابتداء بسم الله ، أي : جعله بداية أو الاستعانة أو التبرك وإن جعلت متعلقة بعمدة نحو : (أبتدئ أو ابتدائي أو استعين أو استعانتي أو تبرك أو تبركي) ، فالمجموع إنشاء ، أي : لإنشاء ما ذكر هذا كله إذا لم يجعل (الاسم) مقحما[٥٧] أو بمعنى المسمى مع اعتبار الاستعانة أو المصاحبة بمعنى الملاحظة والاستحضار.فإن جعل الاسم مقحما أو بمعنى المسمى واعتبر عليهما الاستعانة أو المصاحبة بالمعنى المذكور بأن جعلت الباء لإحداهما أو قدر متعلقها من مادة أحدهما كانت الاستعانة أو المصاحبة بالذات العلية ، وكان /و١٠/ المجموع على جعل الباء لإحداهما خبرا صدرا أو عجزا أو خبرا صدرا إنشاء عجزا ؛ لأنه إن قصد بالعجز الإخبار عن وقوع الاستعانة أو مصاحبة بالذات خارجا كان جزاء ، وان قصد به إنشاء احدهما كان إنشاء ، وهذا على تقدير المتعلق من مادة احدهما فضلة نحو (مستعينا ومصطحبا) فإن قدر من مادة احدهما عمدة نحو (استعين أو استعانتي واصطحب واصطحابي) كان المجموع خبرا عن وقوع احدهما أو إنشاء لأحدهما . فاحفظ على هذا التفصيل (الصبان ، ٣١).هذا ما يسره المنيفة جمعه على هذه الجملة الله من المسائل الجليلة جعله الله خالصا لوجهه الكريم وعصمني وقارئه من الشيطان الرجيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.تمت في شهر شوال يوم الخميس خلا منه خمس وعشرون يوما سنة ١٢٦٥هـ والحمد لله على التمام وعلى كل حال. /ظ١٠/ .

المصادر

١. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت : ٧٩٤هـ) . (١٩٥٧ م) . البرهان في علوم القرآن . ط١ . دار إحياء الكتب . بيروت .

٢.أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين . (ت : ٧٤٥هـ) . (٢٠٠٠) . البحر المحيط . دار الفكر . بيروت .

٣.أحمد ، أحمد بن حنبل . (ت : ٢٤١ هـ) . (١٩٩٩) . مسند الإمام احمد . ط٢ . مؤسسة الرسالة .

٤.الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد . (ت : ٥٠٢هـ) . (١٩٩٩م) . تفسير الراغب . ط١ . كلية الآداب . جامعة طنطا .

٥.الآلوسي ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني . (ت : ١٢٧٠هـ) . (١٤١٥) . تفسير الآلوسي . ط١ . دار الكتب العلمية . بيروت ..

٦.الأمير ، محمد الأمير المالكي . تعليق لطيف على البسملة . مخطوط . رقم (٢٢٩٨) . جامعة الملك سعود .

٧.الأيجي ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد . (ت : ٧٥٦ هـ) . (١٩٩٧) . المواقف . ط١ . دار الجيل . بيروت .

٨.البجيرمي ، سليمان بن محمد بن عمر الشافعي . (١٩٩٦) . تحفة الحبيب . ط١ . دار الكتب. بيروت.

٩.البكري ، أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي . (ت : ١٣١٠هـ) . (١٩٩٧ م) . إعانة الطالبين . ط١ . دار الفكر . بيروت .

١٠.البيضاوي ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي . (ت : ٦٨٥هـ) . (١٤١٨) . تفسير البيضاوي . ط١ . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

١١.البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى . (ت : ٤٥٨هـ) . (٢٠٠٣) . السنن الكبرى . ط٣ . دار الكتب العلمية . بيروت .

١٢.التفتازاني ، سعد الدين مسعود بن عمر . (ت: ٧٩٢هـ) . (٢٠٠٧) . المطول . ط٢ . دار الكتب العلمية . بيروت .

١٣.التفتازاني ، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله . (ت :٧٩٣هـ) . شرح المقاصد . المطبعة العامرة . تركيا .

١٤.الجرجاني ، أبو الحسن علي بن محمد بن علي . (ت : ٨١٦هـ) . حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف . مطبوعة بهامش الكشاف . دار المعرفة . بيروت . لبنان .

١٥.الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي . (ت : ٧١٦هـ) . (٢٠٠٧م) . الحاشية على المطول . ط١. دار الكتب العلمية . بيروت .

١٦.الجوهري ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي . (ت : ٣٩٣هـ) . (١٩٨٧) . الصحاح . ط٤ .

١٧.الجوهري ، رسالة الجوهري على البسملة . مخطوط . جامعة الرياض . رقم ١٦٠.

١٨.الخادمي ، أبو سعيد محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان . (ت : ١١٧٦هـ) . (١٢٦١) . رسالة البسملة للخادمي . دار الطباعة العامرة

٢٠.الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار . (ت : ٣٨٥هـ) . (٢٠٠٤) . سنن الدارقطني . ط١ . مؤسسة الرسالة . بيروت .
٢١.الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي . (ت : ٦٠٦هـ) . (١٩٩٧) . المحصول . ط٣ . مؤسسة الرسالة .
٢٢.الزركلي ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس . (ت : ١٣٩٦هـ) . (٢٠٠٢) . الأعلام . ط١٥ . دار العلم للملايين .
٢٣.الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله . (ت ٥٣٨هـ) . (١٩٨٧) . الكشاف . ط٣ . دار الكتاب العربي . بيروت ..
٢٤.السجستاني ، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي . (٢٠٢ – ٢٧٥ هـ) . (٢٠٠٩) . سنن أبي داود . ط ١ . دار الرسالة العالمية .
٢٥.السكاكي ، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي . (ت : ٦٢٦هـ) . (١٩٨٧) . مفتاح العلوم . ط٢ . دار الكتب العلمية . بيروت .
٢٦.السندي ، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين . (ت : ١١٣٨هـ) . حاشية السندي على سنن ابن ماجه . دار الجيل . بيروت .
٢٧. السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين . (ت : ٩١١هـ) . (٢٠٠٥) . نواهد الأبكار . جامعة أم القرى . السعودية .
٢٨. السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين . (ت : ٩١١هـ) ، (١٩٧٤ م) . الإتقان في علوم القرآن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٩.السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي . (ت : ٩١١هـ) ، همع الهوامع . المكتبة التوفيقية . مصر.
٣٠.الشرواني ، بدر الدين . (ت:١٠٢٠هـ) . رقم (٣٧٤) . حاشية الشرواني على أنوار التنزيل . مخطوط ، دار الكتب القومية . مصر .
٣١.الشنواني ، أبو بكر بن إسماعيل . (ت : ١٠١٩هـ) . الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية . مخطوط رقم (٩٨٧) . جامعة الملك سعود .
٣٢.شيخ زادة ، محمد بن مصلح الدين القوجوي . (ت: ٩٥١هـ) . (١٩٩٩م) . ط١. حاشية شيخ زادة على البيضاوي . دار الكتب العلمية . بيروت .
٣٣.الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي . (١٣٠٨) . الرسالة الكبرى. المطبعة الميمنية . مصر .
٣٤.الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت : ١٢٠٦هـ) . (١٩٩٧م) . ط١ . حاشية الصبان . دار الكتب العلمية ، ط١ . بيروت .
٣٥.العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران . (ت : نحو ٣٩٥هـ) . الفروق اللغوية . دار العلم . القاهرة .
٣٦.الفيروزآبادى ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب . (ت : ٨١٧هـ) . (١٩٩٦) . بصائر ذوي التمييز. لجنة إحياء التراث الإسلامي . القاهرة .
٣٧.الفيروزآبادى ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب . (ت : ٨١٧هـ) . (٢٠٠٥) . القاموس المحيط . مؤسسة الرسالة . بيروت .
٣٨.الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي. (ت : ٧٧٠هـ) . (١٤٣١) . المصباح المنير . المكتبة العلمية .
٣٩.لبيد ، أبو عقيل لَبِيد بن ربيعة بن مالك . (ت :٤١هـ) . (٢٠٠٤ م) . ديوان لبيد . ط١. دار المعرفة .
٤٠.المرادي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ . (ت : ٧٤٩هـ) . (٢٠٠٨م) . توضيح المقاصد والمسالك . ط١ . دار الفكر العربي .
٤١.المرادي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ . (ت : ٧٤٩هـ) . (١٩٩٢ م) . الجنى الداني. ط١ . دار الكتب العلمية . بيروت .
٤٢.مطلوب ، د. أحمد مطلوب . (٢٠٠٧) . معجم المصطلحات البلاغية . مكتبة لبنان . دمشق .
٤٣.المقدسي ،عبد السلام بن احمد بن غانم (ت : ٦٧٨هـ) . حل الرموز ومفاتيح الكنوز . مخطوط . رقم (١٠٧). جامعة طوكيو .
٤٤.المناوي ، زين الدين محمد عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين . (ت : ١٠٣١هـ) . (١٩٨٨م) . التيسير بشرح الجامع الصغير. ط٣ . مكتبة الإمام الشافعي . الرياض .
٤٥.النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني . (ت : ٣٠٣هـ) . (٢٠٠١) . سنن الكبرى. ط١. مؤسسة الرسالة . بيروت
٤٦. النووي ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف . (ت : ٦٧٦هـ) . (١٩٩٤ م.) . الأذكار . دار الفكر للطباعة . بيروت . لبنان.
٤٧.الهذليون ، ١٩٦٥م . ديوان الهذليين . القومية للطباعة . القاهرة .

References

1- Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf ibn ʿAli ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din. (d.745 AH). (2000). Al-Bahr al-Muhit. Dar al-Fikr, Beirut.
2- Ahmad ibn Hanbal. (d. 241 AH). (1999). Musnad al-Imam Ahmad. 2nd ed. Muʾassasat al-Risalah.
3- Al-Aiji, ʿAdud al-Din ʿAbd al-Rahman ibn Ahmad. (d. 756 AH). (1997). Al-Mawaqif. 1st ed. Dar al-Jil, Beirut.
4- Al-Alusi, Shihab al-Din Mahmud ibn ʿAbd Allah al-Husayni. (d. 1270 AH). (1415 AH). Tafsir al-Alusi. 1st ed. Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
5- Al-Amir, Muhammad al-Amir al-Maliki. Taʿliq Latif ʿala al-Basmala. Manuscript No. 2298, King Saud University.
6- Al-Asfahani, Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad. (d. 502 AH). (1999). Tafsir al-Raghib. 1st ed. College of Arts, Tanta University.
7- Al-ʿAskari, Abu Hilal al-Hasan ibn ʿAbd Allah ibn Sahl ibn Saʿid ibn Yahya ibn Mehran. (d.ca. 395 AH). Al-Furuq al-Lughawiyyah. Dar al-ʿIlm, Cairo.
8- Al-Bakri, Abu Bakr ʿUthman ibn Muhammad Shatta al-Dimyati al-Shafiʿi. (d. 1310 AH). (1997). Iʿanat al-Talibin. 1st ed. Dar al-Fikr, Beirut.
9- Al-Baydawi, Nasir al-Din Abu Saʿid ʿAbd Allah ibn ʿUmar ibn Muhammad al-Shirazi. (d. 685 AH). (1418 AH). Tafsir al-Baydawi. 1st ed. Dar Ihyaʾ al-Turath al-ʿArabi, Beirut.
10- Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad ibn al-Husayn ibn ʿAli ibn Musa. (d. 458 AH). (2003). Al-Sunan al-Kubra. 3rd ed. Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
11- Al-Bujayrimi, Sulayman ibn Muhammad ibn ʿUmar al-Shafiʿi. (1996). Tuhfat al-Habib. 1st ed. Dar al-Kutub, Beirut.
12- Al-Daraqutni, Abu al-Hasan ʿAli ibn ʿUmar ibn Ahmad ibn Mahdi. (d. 385 AH). (2004). Sunan al-Daraqutni. 1st ed. Muʾassasat al-Risalah, Beirut.
13- Al-Fayruzabadi, Majd al-Din Abu Tahir Muhammad ibn Yaʿqub. (d. 817 AH). (1996). Basair Dhawi al-Tamyiz. Lajnat Ihyaʾ al-Turath al-Islami, Cairo.
14- Al-Fayruzabadi, Majd al-Din Abu Tahir Muhammad ibn Yaʿqub. (d. 817 AH). (2005). Al-Qamus al-Muhit. Muʾassasat al-Risalah, Beirut.
15- Al-Fayyumi, Ahmad ibn Muhammad ibn ʿAli al-Fayyumi. (d. 770 AH). (1431 AH). Al-Misbah al-Munir. Al-Maktabah al-ʿIlmiyyah.
16- Al-Jawhari, Abu Nasr Ismaʿil ibn Hammad al-Farabi. (d. 393 AH). (1987). Al-Sihah. 4th ed.
17- Al-Jawhari. Risalat al-Jawhari ʿala al-Basmala. Manuscript No. 160, University of Riyadh.
18- Al-Jurjani, Abu al-Hasan ʿAli ibn Muhammad ibn ʿAli.(d. 716 AH). (2007).Al-Hashiyah ʿala al-Mutawwal. 1st ed. Dar al-Kutub . Beirut.
19- Al-Jurjani, Abu al-Hasan ʿAli ibn Muhammad ibn ʿAli. (d. 816 AH). Hashiyat al-Sharif al-Jurjani ʿala al-Kashshaf. Printed in the margins of Al-Kashshaf. Dar al-Maʿrifah, Beirut, Lebanon.
20- Al-Khadimi, Abu Saʿid Muhammad ibn Muhammad ibn Mustafa ibn ʿUthman. (d. 1176 AH). (1261 AH). Risalat al-Basmala li al-Khadimi. Dar al-Tibaʿah al-ʿAmirah.
21- Al-Manawi, Zayn al-Din Muhammad ʿAbd al-Raʾuf ibn ʿAli ibn Zayn al-ʿAbidin. (d. 1031 AH). (1988). Al-Taysir bi Sharh al-Jamiʿ al-Saghir. 3rd ed. Maktabat al-Imam al-Shafiʿi, Riyadh.
22- Al-Maqdisi, ʿAbd al-Salam ibn Ahmad ibn Ghanim. (d. 678 AH). Hall al-Rumuz wa Mafatih al-Kunuz. Manuscript No. 107, University of Tokyo.
23- Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn ʿAbd Allah ibn ʿAli. (d. 749 AH). (2008). Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik. 1st ed. Dar al-Fikr al-ʿArabi.
24- Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn ʿAbd Allah ibn ʿAli. (d. 749 AH). (1992). Al-Jana al-Dani. 1st ed. Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
25- Al-Nasaʾi, Abu ʿAbd al-Rahman Ahmad ibn Shuʿayb ibn ʿAli al-Khurasani. (d. 303 AH). (2001). Al-Sunan al-Kubra. 1st ed. Muʾassasat al-Risalah, Beirut.
26- Al-Nawawi, Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf. (d. 676 AH). (1994). Al-Adhkar. Dar al-Fikr li al-Tibaʿah, Beirut, Lebanon.
27-Al-Razi, Abu ʿAbd Allah Muhammad ibn ʿUmar ibn al-Hasan ibn al-Husayn. (d. 606 AH). (1997). Al-Mahsul. 3rd ed. Muʾassasat al-Risalah.
28- Al-Sakkaki, Yusuf ibn Abi Bakr ibn Muhammad ibn ʿAli. (d. 626 AH). (1987). Miftah al-ʿUlum. 2nd ed. Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.

29- Al-Shanwani, Abu Bakr ibn Ismaʿil. (d.1019 AH).Al-Durra al-Shanwaniyyah ʿala Sharh al-Ajurrumiyyah. Manuscript, King Saud University.
30- Al-Sharwani, Badr al-Din. (d. 1020 AH). Hashiyat al-Sharwani ʿala Anwar al-Tanzil. Manuscript No. 374, Dar al-Kutub al-Qawmiyyah, Egypt.
31- Al-Sijistani, Abu Dawud Sulayman ibn al-Ashʿath al-Azdi. (202–275 AH). (2009). Sunan Abi Dawud. 1st ed. Dar al-Risalah al-ʿAlamiyyah.
32- Al-Sindi, Muhammad ibn ʿAbd al-Hadi al-Tatwi, Abu al-Hasan, Nur al-Din. (d. 1138 AH). Hashiyat al-Sindi ʿala Sunan Ibn Majah. Dar al-Jil, Beirut.
33- Al-Subki, Abu al-ʿIrfan Muhammad ibn ʿAli al-Shafiʿi. (d. 1206 AH). (1997). Hashiyat al-Subki. 1st ed. Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
34- Al-Subki, Abu al-ʿIrfan Muhammad ibn ʿAli. (1308 AH). Al-Risalah al-Kubra ʿala al-Basmala. Al-Matbaʿah al-Maymaniyyah, Egypt.
35- Al-Suyuti, ʿAbd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din. (d. 911 AH). (1974). Al-Itqan . Al-Hayʾah al-Misriyah al-ʿAmmah lil-Kitab.
36- Al-Suyuti, ʿAbd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din. (d. 911 AH). (2005). Nawahid al-Abkar. Umm al-Qura University, Saudi Arabia.
37- Al-Suyuti, ʿAbd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din. (d. 911 AH). 39- Hamaʿ al-Hawamiʿ. Al-Maktabah al-Tawfiqiyyah, Egypt.
38- - Al-Taftazani, Saʿd al-Din Masʿud ibn ʿUmar ibn ʿAbd Allah. (d. 793 AH). Sharh al-Maqasid. Al-Matbaʿah al-ʿAmirah, Turkey.
39- Al-Taftazani, Saʿd al-Din Masʿud ibn ʿUmar. (d. 792 AH). (2007). Al-Mutawwal. 2nd ed. Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
40- Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud ibn ʿAmr ibn Ahmad Jar Allah. (d. 538 AH). (1987). Al-Kashshaf. 3rd ed. Dar al-Kitab al-ʿArabi, Beirut.
41- Al-Zarkashi, Abu ʿAbd Allah Badr al-Din Muhammad ibn ʿAbd Allah ibn Bahadur. (d. 794 AH). (1957). Al-Burhan fi ʿUlum al-Qurʾan. 1st ed. Dar Ihyaʾ al-Kutub, Beirut.
42- Al-Zirikli, Khayr al-Din ibn Mahmud ibn Muhammad ibn ʿAli ibn Faris. (d. 1396 AH). (2002). Al-Aʿlam. 15th ed. Dar al-ʿIlm lil-Malayin.
43- Diwan al-Hudhaliyyin. (1965). Al-Qawmiyyah li al-Tibaʿah, Cairo.
44- Labid ibn Rabiʿah ibn Malik Abu ʿUqayl al-ʿAmiri. (d. 41 AH). (2004). Diwan Labid. 1st ed. Dar al-Maʿrifah.
45- Matlub, Ahmad. (2007). Muʿjam al-Mustalahat al-Balaghiyyah. Maktabat Lubnan, Damascus.
46- Shaykhzada, Muhammad ibn Maslah al-Din al-Qawjawi. (d. 951 AH). (1999). Hashiyat Shaykhzada ʿala al-Baydawi. 1st ed. Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.

هوامش البحث

(١) عبد الحكيم بن مخلوف بن محمد البدوي، المنياوي ، من تصانيفه : (سمير الأمير على شرح الأمير) في البلاغة ، و(حاشية على الدردير)، (ت : ١٣٠١هـ). ينظر : الأعلام ، للزركلي ، ٣/ ٢٨٣.

(٢) محمد بن علي الصبان، أبو العرفان: عالم بالعربية والأدب ، مولده ووفاته بالقاهرة ، سنة (١٢٠٦هـ). الأعلام للزركلي ، ٢٩٧/٦.

(٣) سعيد بن إبراهيم قدورة، أبو عثمان التونسي الأصل، الجزائري المولد والقرار: عالم بالمنطق. من المالكية. كان مفتي الجزائر ، توفي سنة (١٠٦٦هـ). الأعلام للزركلي ، ٩١/٣.

(٤) قال المناوي في (التيسير في شرح الجامع الصغير ، ٤٢٩/١) : "(بِسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب) أَي : لفظ البسملة قد افْتتح به كل كتاب من الْكتب السماوية الْمنزلة على الأنبياء قَال صاحب الِاستغناء فِي شرح الْأَسماء الْحسنى عَن شيخه التنوخي : أجمع علماء كل مِلَّة أَن الله افْتتح كل كتاب بالبسملة خطّ فِي الْجَامِع لِآدَابِ الرَّاوِي وَالسَّامِع عَن أبي جَعْفَر معضلا). قال الزرقاني في شرح المواهب (١١/١) : في هذا الحديث وجهان أحدهما: لفظ البسملة قد افتتح به كل كتاب من الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء ، والثاني : إن حقها أن تكون في مفتتح كل كتاب، استعانة وتيمنا بها وهذا أقرب ، وإن زعم أن المتبادر الأول ، فلا ينافي الخصوصية ، ولئن سلم فهو معضل لا حجة فيه .

(٥) إن البسملة بهذه الألفاظ العربية على هذا الترتيب من خصائص نبينا محمد وأمته ، وما في سورة النمل جاء على جهة الترجمة عما في الكتاب فإنه لم يكن عربياً حين الكتابة والإرسال . تحفة الحبيب على شرح الخطيب للبجيرمي ، ٣١/١.

(٦) قال الإمام النووي في (الأذكار : ١١١): " روينا في سنن أبي داود ، وابن ماجه ، و مسند أبي عوانة الإسفراييني المخرَّج على صحيح مسلم رحمهم الله، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع) ، وفي رواية: (بحَمْدِ اللَّهِ)، وفي رواية: (بالحمْد فهو أقطعُ)، وفي رواية: (كُل كلام لا يُبْدأُ فيه بالحمْد لله فهو أجذم) ، وفي رواية: (كلُّ أمرٍ ذِي بال لا يُبْدأُ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم ، فهو أقطع) ، روينا هذه الألفاظ كلها في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرهاوي، وهو حديث حسن، وقد رُوي موصولاً كما ذكرنا، ورُوي مرسلاً، ورواية الموصول جيدة الإسناد، وإذا روي الحديث موصولاً ومرسلاً ، فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء، لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير.

(٧) سنن أبي داود : رقم الحديث (٤٨٤٢) : ٤٠٩/٤. بلفظ (كل كلامٍ لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم) ، قال أبو داود: رواه يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا.

(٨) مسند الإمام احمد : رقم ٨٧١٢ ، : ٣٢٩/١٤. بلفظ (كُلُّ كَلَامٍ، أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ – أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ). قال شعيب الأرناؤوط : إسناده ضعيف لضعف (قرة بن عبد الرحمن)، وللاضطراب الذي وقع في إسناده ومتنه.

(٩) لأنه معرفة في اللفظ ، نكرة في المعنى. ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادي : ٩٥٣/٢.

(١٠) ألفية ابن مالك : ٣٦/١. وتمامهما :

(والثاني اجرر وانو من أو في إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا)

(لما سوى ذينك واخصص أوّلا ... أو أعطـه التعريف بالذي تلا)

قال ابن هشام في أوضح المسالك (٨٦/٣) : " تكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية ، وعلى معنى (مِنْ) بكثرة ، وعلى معنى (في) بِقّلة ، وضابط التي بمعنى (في) : أن يكون الثاني ظرفا للأول نحو (مكر الليل) و (يا صاحبي السجن) والتي بمعنى (من) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه وصالحا للإخبار به عنه كـ(خاتم فضة) ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة وأنه يقال هذا الخاتم فضة ،فإن انتفى الشرطان معا نحو : (ثوب زيد) و(غلامه) و(حصير المسجد و قنديله) أو الأول فقط نحو (يوم الخميس) أو الثاني فقط نحو (يد زيد) فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص". وينظر : همع الهوامع للسيوطي : ٥٠٢/٢ .

(١١) قال الأزهري في (شرح التصريح : ٦٧٦/١) : " كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنى (من) أو (في) فهي بمعنى (اللام) تحقيقًا حيث يمكن النطق بها كـ: (غلام زيد)، أو تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو: (ذي مال) و(عند زيد) و(مع عمرو)، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو: (صاحب ، ومكان ، ومصاحب)".

(١٢) يريد قوله تعالى : ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ سورة الأنبياء ، الآية : ٨٧.

(١٣) أي : في قوله تعالى : ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ إِذۡ نَادَىٰ وَهُوَ مَكۡظُومٞ ﴾ سورة القلم ، الآية: ٤٨.

(١٤) البرهان في علوم القرآن للزركشي : ١٦٢/١ ، قال في الإتقان للسيوطي (٢٣١/٢) : " قال السهيلي : والوصف بـ(ذو) أبلغ من الوصف بصاحب والإضافة بها أشرف فإن "ذو" يضاف للتابع وصاحب يضاف إلى المتبوع تقول: أبو هريرة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقول النبي صلى الله عليه وسلم صاحب أبي هريرة. وأما ذو فإنك تقول: ذو المال وذو الفرس فتجد الاسم الأول متبوعا غير تابع وبني على هذا الفرق أنه تعالى قال في سورة الأنبياء: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ ﴾ فأضافه إلى النون وهو الحوت وقال في سورة ن: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ ﴾ قال: والمعنى واحد، لكن بين اللفظين تفاوت كثير في حسن الإشارة إلى الحالتين فإنه حين ذكره في معرض الثناء عليه أتى بذي لأن الإضافة بها أشرف وبالنون لأن لفظه أشرف من لفظ الحوت لوجوده في أوائل السور وليس في لفظ الحوت ما يشرفه لذلك فأتى به وبصاحب حين ذكره في معرض النهي عن اتباعه".

(١٥) فهي على هذا الوجه مجاز عقلي.

(١٦) هي أن يستعار لفظ دال على حقيقة خيالية تقدر في الوهم ثم تردف بذكر المستعار له إيضاحا لها وتعريفا لحالها. معجم المصطلحات البلاغية ، لأحمد مطلوب ، ٩١/١.

(١٧) هي التي اختفى فيها لفظ المشبه واكتفى بذكر شيء من لوازمه. معجم المصطلحات البلاغية ، لأحمد مطلوب ، ٨٨/١.

(١٨) أي : للحال.

(١٩) أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي : شيخ الإسلام، من فقهاء الشافعية ، توفي سنة (٩١٦هـ). ينظر : الأعلام للزركلي : ٢٧٠/١.

(٢٠) قال الجوهري : " و(في) للسببية على حد حديث (دخلت امرأة النار في هرة) أشار به الى أن البركة لا تحصل إلا في الأمر ذي البال بما ذكر إلا إذا قصده وأتى به لأجله ، وأما إذا صاحبه من غير قصد فلا تحصل البركة فيه فاندفع ما يقال : بدأ يتعدى بنفسه فلمَ عدّاه بـ (في) ؟". رسالة الجوهري على البسملة ، مخطوط ، جامعة الرياض ، رقم ١٦٠ : ق٤.

(٢١) ينظر تفصيل المسألة في حاشية الصبان على الأشموني : ٣٢٩/١ .

(٢٢) أي : (أبتر ، وأقطع ، وأجذم).

(٢٣) قال الجوهري في (رسالته على البسملة : ق٤): " فالتركيب يصح أن يكون من قبيل التشبيه البليغ بحذف الأداة ، والأصل : هو كالأجذم في عدم حصول المقصود منه ، وأن يكون من قبيل الاستعارة المصرحة ، ولا يرد أنه يلزم الجمع بين الطرفين وهو ممنوع لأن المشبه في هذا التركيب محذوف ، والأصل : هو ناقص وعبر عنه باسم المشبه به وهو : اجذم . وصار المراد به الناقص ، فلم يلزم ما ذكر".

(٢٤) أي : الشريف الجرجاني.

(٢٥) سنن أبي داود ، ٢٠٩/٧ ، وقال المحقق سعيد الأرناؤوط : " إسناده ضعيف لضعف قرة –وهو ابن عبد الرحمن بن حَيْويل– ولاضطراب متنه . أبو توبة : هو الربيع بن نافع ، والأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو. وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٢٥٥) عن محمود بن خالد، عن الوليد بن مسلم ، بهذا الإسناد " ، والسنن الكبرى للبيهقي : ٢٩٥/٣.

(٢٦) ينظر تفصيل المسألة في : المحصول للرازي : ١٤٧/٣.

(٢٧)﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۗ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (المجادلة : ٤).

(٢٨)﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (البقرة : ١٩٦).

(٢٩) أما آية الظهار فمقيدة بالتتابع ، وأما آية التمتع فمقيدة بالتفريق.

(٣٠) معطوف على جملة : (وأجيب بأمور : منها).

(٣١) قال المرادي في (الجنى الداني :٣٨/١) : " وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل ، نحو: كتبت بالقلم، وضربت بالسيف. ومنه في أشهر الوجهين " ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ ".

(٣٢) في النسختين (جهتان) ، وهو سهو.

(٣٣) هو اختيار الزمخشري ؛ لما فيه من الرد على المشركين ، ولكونه المقصود من طلب الإتيان بالبسملة ؛ لأنهم كانوا يبتدئون أفعالهم بأسماء آلتهم. ينظر : الكشاف : ٤٦/١.

(٣٤) قال المرادي في (الجنى الداني : ٤٠/١) : " ولصلاحية وقوع الحال موقعها، سماها كثير من النحويين باء الحال".

(٣٥) العين: حاسة الرؤية، وعين الماء، ونقرة في مقدم الركبة عند الساق ، والشمس ، والدينار ، والمال الناض ، والجاسوس ، وما عن يمين قبلة العراق ، ومطر أيام لا يقلع ، وغير ذلك. ينظر : الصحاح للجوهري ، مادة (عين).

(٣٦) قال ابن هشام في (مغني اللبيب :١٥٠/١): مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في (ولأصلبنكم في جذوع النخل) ، إن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله: (شربن بماء البحر) ، معنى (روين) ، و(أحسن) في (وقد أحسن

بي) معنى (لطف) وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ، ومذهبهم أقل تعسفا"

(٣٧) أي : قوله تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ .

(٣٨) تعليق لطيف على البسملة : محمد الأمير ، مخطوط ، ق٤ ، جامعة الملك سعود ، رقم (٢٢٩٨) .

(٣٩) محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير: عالم بالعربية، من فقهاء المالكية. ولد في ناحية سنبو (بمصر) وتعلم في الأزهر وتوفي بالقاهرة ، سنة (١٢٣٢هـ). ينظر : الأعلام للزركلي : ٧١/٧.

(٤٠)هذا هو الرأي المشهور ، ويرى الأخفش أن سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها ، فكأنها والاسم شيء واحد. وزعم بعضهم أنها لم تحذف في البسملة ، وإنما تكتب على لغة من يقول : سم الله . والأصل بسم الله ، ثم خفف على حد قولهم في إبل بل . ولا يخفى ضعفه . ينظر : همع الهوامع للسيوطي ، ٥١٠/٣.

(٤١) قال في شرح المواقف (٣٠٢/٣) : " وقد اشتهر الخلاف في أن الاسم هل هو نفس المسمى أو غيره ولا يشك عاقل في أنه ليس النزاع في لفظة (ف ر س) أنه هل هو نفس الحيوان المخصوص أو غيره فإن هذا مما لا يشتبه على أحد بل النزاع في مدلول الاسم هو الذات من حيث هي هي أم هو الذات باعتبار أمر صادق عليه عارض له ينبئ عنه ؟ فلذلك قال الشيخ أبو الحسن الأشعري قد يكون الاسم أي مدلوله عين المسمى أي ذاته من حيث هي نحو الله فإنه اسم علم للذات من غير اعتبار معنى فيه وقد يكون غيره نحو الخالق والرازق مما يدل على نسبته إلى غيره ولا شك أنها أي تلك النسبة غيره ، وقد يكون لا هو ولا غيره كالعليم والقدير مما يدل على صفة حقيقية قائمة بذاته ومن مذهبه أنها أي الصفة الحقيقية القائمة بذاته لا هو ولا غيره".

(٤٢) ما وضع لأن يقع على شيء، وعلى ما أشبهه، كالرجل ؛ فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه. ينظر : التعريفات للجرجاني : ٢٥.

(٤٣) هو الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شيء أصلًا. ينظر : التعريفات للجرجاني: ٢٤٩.

(٤٤) في اسم الجلالة أقوال تقارب ثلاثين قولا. فقيل: معرب أصله بالسريانية (لاها) فحذفوا الألف، وأتوا بأل. ومنهم من أمسك عن القول تورعا، وقال: الذات، والأسماء، والصفات جلت عن الفهم والإدراك.

وقال الجمهور: عربي. ثم قيل: صفة؛ لأن العلم كالإشارة الممتنع وقوعها على الله تعالى. وأجيب بأن العلم للتعيين، ولا يتضمن إشارة حسية. وقال الأكثرون: علم مرتجل غير مشتق. وعزى للأكثرين من الفقهاء، والأصوليين، وغيرهم. ومنهم الشافعي، والخطابي، وإمام الحرمين والإمام الرازي، والخليل بن أحمد، وسيبويه. وقيل : بل هو مشتق ، وهو قول كثير من العلماء ، ثم تعددت الأقوال في مادته ، فقيل من (ل ي ه) ، وقيل من (ل و ه) ، وقيل من (أ ل ه) ، وقيل من (و ل ه) وغير ذلك ، وحاصل ما ذكر في لفظ الجلالة على تقدير الاشتقاق قولان: أَحدهما: لاَهٌ. ونُقل أَصل هذا عن أَهل البصرة. والثاني: إِلاَه. ونقل عن أَهل الكوفة. وهما منقولان عن الخليل، وسيبويه. ينظر: بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي ، ١٢/٢.

(٤٥) أي : في الأصل.

(٤٦) أي : ذوات معيَّنة.

(٤٧) في حل الرموز ومفاتيح الكنوز (تفوَّه).

(٤٨) في حل الرموز (تخاطبه).

(٤٩) أي : تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم . وهو اختيار الكافيجي ، كما في نواهد الأبكار للسيوطي ، ١٤٦/١.

(٥٠) ذهب القاضي البيضاوي إلى أن أسماء الله تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي تكون انفعالات. فالرحمة عند صفة فعل ، وذهب الأشعري إلى إن اللازم للرحمة إرادة التفضل، فالمراد من كل مريد التفضل ، فالرحمة عنده صفة ذات. ينظر : أنوار التنزيل : ٢٧/١ ، وروح المعاني للآلوسي : ٦٤/١.

(٥١) قال الجوهري : الرحمن خاص به تعالى لا يطلق على غيره لغة ولا شرعا ، أما قول بني حنيفة في مسيلمة : رحمن اليمامة ، وقول شاعرهم فيه: **(سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا)**فهو من تعنتهم في كفرهم. رسالة الجوهري على البسملة : ق١٠.

(٥٢) عيسى بن محمد بن عبيد الله، أبو الخير، قطب الدين الحسني الحسيني الإيجي، المعروف بالصفوي: نسبته الى صفي الدين جده لأمه ،فاضل، متصوف، من الشافعية. هندي الموطن ، جاور بمكة سنين ، وزار الشام وبيت المقدس ، ثم استوطن مصر ، توفي سنة (٩٥٣هـ). ينظر : الأعلام للزركلي : ١٠٨/٥.

(٥٣) ينظر : شرح نظم الاستعارات للطبلاوي : مخطوط ، ق٢٩. وقال الراغب في تفسيره (٥٠/١): مبدأ الرحمة الرقة التي هي انفعال، ومنتهاها: العطف والتفضل الذي هو فعل. فالإنسان إذا وصف بالرحمة، فتارة يراد به حصول المبدأ الذي هو الرقة، وتارة يراد به المنتهى الذي هو التفضل والعطف، وتارة يرادان معاً، وإذا وصف بها الباري، فليس يراد به إلا المنتهى الذي هو الفعل دون المبدأ الذي هو الانفعال، إذ هو منزه عن الانفعالات وعن كل نقص تعالى الله عن ذلك.

(٥٤) قال الزمخشري في الكشاف (٤٩/١) : " و ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ فعلان من (رحم) كـ (غضبان) و(سكران) من (غضب) و(سكر) وكذلك ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ فعيل منه كـ(مريض) و(سقيم) من (مرض) و(سقم) ، وفي ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ من المبالغة ما ليس في ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ ولذلك قالوا : رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا . ويقولون : إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى".

(٥٥) البحر المحيط لأبي حيان : ٣١/١. وقال أبو هلال العسكري في (الفروق اللغوية : ٢٥٢) : فإن قلت: قد ورد (يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة) ، و(يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا) ، و(يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما)، فما وجه الاختلاف؟ قلت: إن اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات فعند اعتبار أن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ أبلغ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ لدلالة زيادة المباني على زيادة المعاني، واعتبار الأغلبية فيه باعتبار الكمية نظرا إلى كثرة أفراد المرحومين عبر بـ(رحمن الدنيا ورحيم الآخرة) لشمول رحمته في الدنيا: = للمؤمن والكافر، واختصاص رحمة الآخرة بالمؤمن. وعند اعتبار الأغلبية باعتبار الكيفية، وهي جلالة الرحمة ودقتها بالنسبة إلى مجموع كل من الرحمتين عبر بـ(رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا) لجلالة رحمة الآخرة بأسرها بخلاف رحمة الدنيا، وباعتبار نسبة بعض أفراد كل من رحمة الدنيا والآخرة إلى بعض عبر بـ(رحمن الدنيا والآخرة ورحميهما)، ؛ لان بعضا من كل منهما أجل من البعض، وبعضا من كل منهما أدق.

(٥٦) كقوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ سورة المائدة ، من الآية :٥٤ .

(٥٧) كقول لبيد : **(إلى الحول ثم اسم السلام عليكما)** . ديوان لبيد بن ربيعة ،٥١.